- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 15 العدد: 02(2021) ص 69-82

جدلية تكوين إطار مفاهيمي لريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

The Dialectic of forming a conceptual framework for entrepreneurship and small and medium-sized enterprises in Algeria

طعيبة محمد سمير*
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)
Tmsd2002@yahoo.fr

أد.عبيرات مقدم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)
mok_aburt@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2020/05/29
تاريخ القبول:
2021/06/24

الكلمات المفتاحية:
- ✓ ريادة الأعمال
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على مختلف الأدبيات النظرية التي تناولت موضوعي ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورهما في التنمية الاقتصادية.
توصلت الدراسة إلى أن كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ريادة الاعمال تهدف إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك تقاطع نسبي بينهما من خلال خلق المؤسسات والابتكار والإبداع والنمو وخلق الثروة بمستويات متباينة، أي نجد مستويات أعلى من الابتكار والإبداع وتحقيق الثروة والنمو السريع، كخصائص لريادة الاعمال حتى وإنْ وجدت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تكاد تكون أساسَ ريادة الأعمال.

Article info

Received *29/05/2021*
Accepted *24/06/2021*

Keywords:
- ✓ *entrepreneurship*:
- ✓ *small and medium-sized enterprises*:

Abstract :

This study highlights the theoretical literature dealing with the themes of entrepreneurship and small and medium-sized enterprises and their role in economic development.
The study found that small and medium-sized enterprises and entrepreneurship aim to contribute to economic and social development, and that there is a relative intersection between them through business creation, innovation, creativity, growth and wealth creation at different levels, that is, we find higher levels of innovation and creativity, wealth creation and rapid growth, as characteristics of entrepreneurial spirit, although they exist in small and medium-sized enterprises, are almost the basis of entrepreneurship.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

تعدُ ريادة الأعمالِ من الحقولِ المهمة والواعدةِ في كل اقتصاديات الدولِ سواءً منها المتقدمة الصناعية أو الدول النامية، حيثُ لا تخفى اليوم مساهمةُ المشاريع الريادية في دفعِ عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة في كل بلدان المعمورة، وتعدُ المشاريع الريادية النواةَ الأولى لبناءِ المنظمات على اختلافِ احجامها وأشكالها، إنَّ ريادة الأعمال الداعم الأساسي والقوة الاقتصادية الأكبر التي عرفها الإنسان إلى الآن، إذ جذبت انتباهَ وتفكيرَ الكثير من الباحثين على مر القرونِ الأخيرة إلى غايةِ الوقت الراهن، فريادةُ الأعمال ظاهرة قديمةٌ ومتجددةٌ في آنٍ واحد تقاطعت فيها علومٌ شتى وتناولها باحثون في حقولٍ علميةٍ مختلفة، وقد حملت في طياتها رموزاً خيرة، ولولها لما لوصلنا اليوم لهذا المستوى من الرفاه والرقي، إلى جانب هذا فإنَّ موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقل أهمية عن الموضوع السالف الذكر، وخير دليل على هذا إيلاءُ الدولِ مكانة خاصة لهذا القطاعِ وإنشاء وزاراتٍ تعنى به، وخلقُ المناخ المناسب لحماية هذه المؤسسات ونموها وديمومتها وقد يعزى ذلك لتمتعها بخصائص مناسبة للنمو الاقتصادي وما تؤديه من دورٍ جوهري في بعثِ التنمية بجميعِ أشكالها المحلية والمستدامة.

إشكالية الدراسة:

تنبعُ مشكلة الدراسة من أهمية موضوعي ريادةِ الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطةِ بصفة عامة وفي الجزائر بوجهٍ خاص، وتحاول هذه الورقةُ البحثيةُ الإجابةَ على السؤالِ الجوهري التالي: هل يمكن تكوين إطار مفاهيمي يشمل موضوعي ريادة الأعمال والمؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسةُ من الفرضيتين التاليتين:

- هناك صعوبةُ في بناء إطار نظري خاصٍ بريادةِ الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قد تكون ريادة الأعمال وجهاً من أوجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسةِ على المنهجِ الوصفي الذي يقومُ على دراسةِ الظاهرةِ كما هي في الواقع والتعبير عنها بشكلٍ كمي أو كيفيٍ بما يوضحُ حجمها ودرجةَ ارتباطها وأهميتها، وذلك من خلال عرضِ مجموعة من التعاريفِ والمفاهيم والمصطلحاتِ والتشريعاتِ المتعلقةِ بموضوعي ريادةِ الأعمال والمؤسساتِ الصغيرة والمتوسطة، كما اعتمدنا أيضاً في جزءٍ من هذه الدراسة على المنهجِ الاستقرائي الاستطلاعي وتطلب ذلك جمع البيانات بمنظورٍ نظريٍ ومن مصادر مختلفةٍ كالمقالات العلمية والكتب والمداخلات والتشريعات وتحليلها وربطها بإشكالية الدراسة، ثم نقدها برصدِ مواطن الخطأ والصواب، إذ حاولنا قراءةَ واستنباط ما يمكن أنْ يساهم في إعطاء تصوراتٍ جديدةٍ حولَ موضوعي ريادةِ الأعمال والمؤسساتِ الصغيرةِ والمتوسطة.

أهداف الدراسة :

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

-تحليل أبعاد مفاهيم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونقدها.

-قراءة تقاطع مفهومي ريادة الاعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكلٍ عامٍ وفي الجزائر على وجه الخصوص.

تقسيمات الدراسة:

لكي نجيبَ على الإشكالية آنفةِ الذكر ولكي نصلَ إلى تحقيق أهداف الدراسة ارتأى الباحثان تقسيم دراستهم إلى العناصر التالية:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال
- الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال

يشكلُ تعريف ريادة الأعمال وتحديد أبعادها أكبر عقبة أمام كل باحث في مجال ريادة الأعمال، نظراً لاحتدام اختلاف الباحثين حول مفهوم ريادة الأعمال وقد تعدُ التعاريف المتداولة منقوصة ولم تستطع شمولَ كل المتغيرات والجوانب المكونة للظاهرة وسنحاول في هذا الجزء كسابقينا من الباحثين توطين إطارٍ مفاهيمي لريادةِ الأعمال بين ما يقصدهُ اللغويون والمتخصصون في ريادةِ الأعمالِ بالعلومِ التي تقاطعت فيها هذه الظاهرة.

1.2 ريادة الأعمال لغة:

تعد اللغة ناقلاً للأفكار ووسيلةً للتعبيرِ عنها ولا يختلف إثنان حول أهميتها في التوافق بين المتحدثين وتفاهمهم حول أي قضية، ولهذا خصص الباحثان هذا الفرع كمحاولةٍ لفهم ما يقصد به من خلال مصطلحِ ريادة الأعمال والمفاهيم المرتبطةِ به باللغتين العربية والإنجليزية.

أولا - باللغة العربية:

لقد جاء في لسان العرب لابن منظور كلمة الرَّوْدُ: وهي مصدرُ فعل الرائد، والرائد: الذي يُرْسَل في التماس النُّجْعَة وطلب الكلإِ، والجمع رُوَّاد مثل زائر وزُوَّار.

وأصلُ الرائد الذي يتقدمُ القوم يبصرُ لهم الكلأَ ومساقطَ الغيث، وقد قالت العرب بعثنا رائدا يرود لنا الكلأ والمنزلَ ويرتاد، والمعنى واحد، أي ينظر ويطلب ويختار أفضلهُ والرائد لا يكذب أهله (ابن منظور دون سنة نشر، ص 187)، كما تزال مستعملة وإلى زمن غير بعيد عند أهل البادية وقد حرفت إلى "رايد" وتحمل نفس المعنى.

ويقال أيضا: امرأةٌ رائدةٌ: طَوَّافةٌ في بيوت جاراتِها.

أما معجمُ اللغة المعاصر فقد حملَ المصطلح معنىً آخرَ وهو قريب إلى القيادةِ والرئاسةِ فنقول مثلا كانت لمصر الريادة في الدولِ العربية ونعني بذلك المركزَ الأول.

وفي معجم الرائد فرادَ يرودُ روداً وريادا، ورادَ الشيء: طلب، وراد الأرض: تفقد ما فيها من المراعي والمياه ليرى هل هي صالحة للنزول فيها.

أما معجمُ المالية فتعبر الريادة عن الميزة التي تكتسبها منظمة لكونها رائدة صناعة ما أو في طليعة من يعرض منتجاً جديداً أو خدمة حديثة، وتعني باللغة الإنجليزية :the first mover advantage .

ولقد تعددت المصطلحات المتعلقة بالريادة وارتبطت بميدان الأعمال الاقتصادية والإدارية فنجدها قد أضيفت للأعمال فأصبحت ريادة الأعمال وإلى الريادة في الأعمال واشتقت منها صفة الريادية كميزة تتصف بها منظمات الأعمال.

إضافة إلى ما سرد آنفاً نجدُ في كلام العربِ مصطلح "مقاول" للدلالة على نفسِ معنى رائدِ الأعمال أو "ريادي" والذي يشير إلى مَن يتعهد بالقيام بعمل معين مستكملاً لشروطٍ خاصة نظيرَ مالٍ معلوم، كبناءِ بيت أَو إصلاح طريق، أو الشخص الذي ينشئ نشاطاً تجارياً جديداً ويجمع الأموال اللازمة لانطلاقه ثم يقوم بتنظيم الإنتاج وتعيين إدارته. ويتحمل المقاول كل الأخطار في سبيل نجاح النشاط الذي يقوم به وتحقيق الفوائد كما تعد المقاولة مهنة المقاول.

أما في معجم الغني فنجد الجمع: مقاولون، مقاولات، من الفعل: [ق و ل]، وفاعل من قَاوَلَ ومُقَاوِلُ بِنَاءٍ: الْمُتَعَهِّدُ بِإِنْجَازِ بِنَاءٍ أَوْ مَشَارِيعَ عُمْرَانِيَّةٍ حَسَبَ عَقْدٍ، أَي اتِّفَاقٌ بَيْنَهُ وبَيْنَ صَاحِبِ الْمَشْرُوعِ على أجْرٍ مُحَدَّدٍ وَأَجَلٍ مُسَمَّى.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والملاحظ أنَّ مصطلح المقاول مرتبطٌ بميدان البناء وهو الشخص يمضي اتفاقاً مع طرف آخر يتضمن الأتعاب التي سيحصل عليها والمدة التي سينجز فيها الأشغال الموكلة إليه.

هذا ويشير هاني الجبير للمعنى اللغوي للرائد إلى أنَّه الإنسان الذي يبصر لقومه ما لا يبصرونه بأنفسهم، والذي يتقدم قومه لاستطلاع الحال، ويختار لهم أنسب البدائل من الخيارات المتاحة، وينبئهم بما يكون عليه شأنهم مستقبلا من خلال استطلاعه ونظره (الجبير، 2014: ص 13).

إضافة إلى هذا فقد اتفق عدد من المراكزِ والجمعيات والمنظمات في العالم العربي في المؤتمر الدولي الأول لريادة الأعمال عام 2009 في العاصمة السعودية الرياض على ترجمة الكلمةِ الإنجليزيةِ فرنسية الأصل Entrepreneurship بمعنى ريادة الأعمال وترجمة Entrepreneur بمعنى رائد الأعمال، وذلكَ لحسمِ الجدلِ حولَ الترجمة العربية لهذين المصطلحين (الشميمري، المبيريك، 2016: ص 10).

ثانيا- باللغة الإنجليزية:

تُعد أصول مصطلح " رائد الأعمال " أحد المؤشرات المهمة على الأنشطة التي يقوم بها رائد الأعمال، وعلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وتُعبر الجذورُ اللاتينية لكلمةِ " رائد الأعمال " والمبينة في الجدول الموالي عن شخصٍ ما يلتحق بإحدى الشركاتِ في توقيت معينٍ بهدف صياغةِ أو تغيير المركز العصبي أو مركز صناعة القرارات في هذه الشركة تغييراً جوهرياً (زيدان، 2007: ص 97):

الجدول 1: الأصول اللاتينية لمصطلح رائد الأعمال

الأصل اللاتيني	المعنى باللغة الانجليزية	المعنى باللغة العربية
Entre	Enter	**يدخل – يلتحق بـ**
Per	Before	**قَبْلَ**
Neur	Nerve Centre	**مركزٌ عصبي**
Entrepreneur	To Undertake	**أن يتعهد**
	To attempt	**أنْ يحاول**
	To try in hand	**أنْ يحاول**
	To contact for	**أنْ يتعاقد**
	To Adventure	**أنْ يغامر**
	To try	**أنْ يحاول**

المصدر : (عمرو زيدان، 2007، ص 97).

وعكس ما هو متداولٌ في الكثيرِ من الأدبيات حول أول استعمالٍ للمصطلح يذهب الباحثُ الكندي Louis Jacques Filion إلى أنَّ أول استعمالٍ كان سنة 1253م وكان "empreneur" للدلالة على نفس المعنى، ثم تحول المصطلح لهجاءهِ الحالي Entrepreneur ابتداءً من سنة 1433م وهو ما ذهبت إليه أيضا الكاتبة Hélène Vérin في أطروحتها حول مصطلح المنظمة Entreprise ورائد الأعمال Entrepreneur (Filion, 2008: P 06) .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2 ريادة الأعمال اصطلاحا:

أولا - عند الكتّاب العرب:

لقد تعددت أبعاد ريادة الأعمال وتعاريفها في الدراسات الخاصة بقطاعِ الأعمال، ويظهرُ في هذه التعاريف تنوع واختلاف الاهتمام، وتعددُ المنابعِ الفكريةِ والخلفيات النظرية، واعتراف بدورها وأهميتها في مختلفِ المجالات خصوصاً الاقتصاديةِ والاجتماعية منها، الأمر الذي رفع الدعوات مؤخراً إلى توظيفِ مفاهيم الريادة وتمكينها في المجتمعات بجميع مكوناتها (القبج، الخفاجي، 2015: ص 27).

يرى مجدي مبارك أنَّ الريادة " ظاهرةٌ قديمةٌ حديثةٌ متجددةٌ تحمل في طياتها معاني ورموز خيّرة، فمنذُ فجر التاريخ وهي تستخدمُ للدلالة على المبدعينَ والمبتكرين في شتى المجالاتِ وعلى إنجازاتهم المتعددة، ويضيف أيضا أنَّ الريادة مرت بحقبةٍ زمنيةٍ مليئة بالإسهاماتِ العلمية المختلفة وغزيرةٍ بالآراء والنظرياتِ العلمية، من قِبل العديد من الباحثين والعلماءِ في الحقولِ العلمية المختلفةِ على غرارِ علمِ الاقتصادِ وعلمِ النفسِ والتسويقِ والإدارة الاستراتيجية وعلمِ الاجتماع وعلمِ التاريخ، وعلمِ الإنسان، حيث من الصعب أنْ تتطور ريادةُ الأعمال في حقلٍ علمي منفرد، ويشير إلى أنَّ ريادة الأعمال ظاهرةٌ معقدة حيث لا توجد نظريةٌ موحدة لها (مبارك، 2010: ص ص 17 18).

ويرى كل من النجار والعلي أنَّ التعاريف ذات العلاقة بمفهومِ وطبيعةِ الريادة تعددت في الآونة الأخيرة وبالرغم من وجود الكثيرِ من التقارب فيما بينها من حيث المعنى العام والمحتوى، فقد جاءت بعضُ التعاريف على أنَّ "الريادة هي القدرةُ والرغبةُ في تنظيمِ وإدارة الأعمال ذات الصلة بها، بالإضافة إلى شمولِ مثل هذه التعاريف على بعض المفاهيم الجديدة مثل الابتكارِ والقدرة على تحمل المخاطرة" (النجار، العلي، 2010: ص 27).

من ناحية أخرى يرى العامري والغالبي أنَّ القصدَ من ريادةِ الأعمال هو "خصائصٌ وسلوكياتٌ تتعلق بالابتداء بعملٍ والتخطيط له وتنظيمه وتحمُّل أخطاره والإبداعِ في إدارته "، كما أنَّها لا ترتبط بجنسٍ معين ولا عرقٍ ولا دين محدد، فالكثيرُ من الأعمالِ الناجحة في دولٍ متقدمةٍ أنشأتها نساءٌ رائدات أو أقليات عرقية أو دينية (العامري، الغالبي، 2008: ص ص 172 174).

غير أنَّ الشميمري والمبيريك يريا أنَّ ريادةَ الأعمال "نشاطٌ يَنصّب على إنشاءِ عملٍ حرٍ ويقدِّم فعالية اقتصاديةً مضافة، كما تعني إدارةَ الموارد بكفاية وأهلية متميزة لتقديمِ شيءٍ جديدٍ أو ابتكارِ نشاطٍ اقتصاديٍ وإداري جديد، وتتسم بنوعٍ من المخاطرةِ ولكنها المخاطرةُ المدروسة (الشميمري، المبيريك، 2016: ص 10).

أما كاظم فيرى أنَّ ريادة الأعمال "تشكل نشاطاً فاعلاً تمارسه الجماعات والأفرادُ من خلال بذلِ الجهود الإدارية والتنظيمية نحو خلقِ القيم وتحقيق سبلِ النمو والتحسينِ في إشباع حاجاتِ الأفراد والجماعاتِ وتشجيعهم نحو العطاءِ المتميزِ من خلال الإبداعِ والتفردِ في الأداء" (كاظم، 2010: ص 46).

ثانيا - عند بعض الكتّاب الأجانب:

يعرّف Barney و Busentiz ريادةَ الأعمال على أنَّها "عمليةُ الانتفاع بتشكيلةٍ واسعة من المهاراتِ من أجل تحقيقِ قيمةٍ مضافة لمجال محدد من مجالات النشاط البشري، مع التركيزِ على أنْ تكون المحصلةُ النهائية لهذا الجهد إما زيادةٌ في الدخل أو استقلالية أكثر إضافةً إلى الإحساسِ بالفخرِ نتيجةَ الجهد الإبداعي الذي تم بذله" (Busentiz, Barney, 1997: P 30) .

كما يرى Coulter Maryأنَّ الريادة "عمليةٌ يَستخدم من خلالها فردٌ أو مجموعةُ أفرادٍ جهداً منظماً ووسائل وراء الفرص لتأمينِ قيمة ونمو مشروع بالتجاوب مع الرغباتِ والحاجاتِ من خلالِ الإبداعِ والتفرد" (Coulter, 2001 : P 21) .

وعرَّف كل من Hisrich و Peters ريادةَ الأعمال على أنَّها "عمليةُ خلقِ وتوليد شيءٍ جديدٍ ذي قيمةٍ من خلال تكريسِ الوقتِ والجهدِ اللازمين، وافتراض الأخطارِ الماليةِ والنفسيةِ كنتيجةٍ لهذه العملية" (Hisrich ,Peters, 2010: P 06) .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ويرى David A Harper أنَّ ريادةَ الأعمال هي "أحد أشكال النشاطِ الإنساني المتواصل، له نهايتان تقع في إحداها الأنشطةُ الإبداعية ويقع في الأخرى الروتين بشكلهِ الطبيعي، وتعدُ ريادة الأعمال إحدى أهم القوى الرئيسة المحركة لاقتصاد السوق، فرائد الأعمال هو الباحثُ عن تجاوز الروتين وإطار الأفكار المألوفة اجتماعياً " (Harper, 1996 : P 06) .

كما يعرف كل من Wennekers و Thurik ريادة الأعمال على أنّها "قدرة إرادة الأفراد للتعبير عن أنفسهم في منظماتهم في شكل فرق أو خارجها " (Amir, 2019 : P 266) .

وقد أعطى Howard Stevenson من جامعة هارفرد تعريفاً مختصراً لريادة الأعمال فهي حسبه " متابعةُ فرصةٍ بموارد يمكن التحكمُ فيها . " (Ikhlef, Hocini, 2019 : P 280)

من خلال السرد السابق لمجموعة من التعاريف التي حاول فيها الباحثون العرب والأجانب على حدٍ سواء صياغة تعريفٍ شاملٍ لريادة الأعمال يحتوي الأبعاد التي تشكل هذه الظاهرة المعقدة، فريادةُ الأعمال ظاهرة تقاطعت فيها الكثيرُ من العلوم والتخصصات ولا نستطيع النظر إليها من زاوية واحدة، ولا يمكننا أيضاً الاكتفاء بمدخلٍ واحد لتحليل أبعادها وهذا ما يبررُ اختلاف وجهات نظر الباحثين حولها، فانتماؤهم لميادين بحثية مختلفة عزّز من صعوبة إيجاد تعريف موحد لها، وإضافة إلى اختلاف انتماءات الباحثين بهذا المجال فإنّه تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف في العنصر الأساسي المكون لريادة الأعمال ألا وهو رائدُ الأعمال بكل ما يحمله من سمات ومقومات شخصيةٍ ونفسية ومؤهلاتٍ ومقدرات ريادية إضافة إلى تكوينه وتدريبه، ونرى أيضا أنَّ هذا العامل الذي اختلف باختلاف الزمان والمكان أثّر كذلك على بناءِ تعريف حقيقي وموحد لريادة الأعمال يشمل كل الأبعاد.

إنَّ التأصيل النظري السابق يوحي لنا أنَّ المقاربات التي تناولت مفهوم ريادة الأعمال شملت اتجاهين رئيسين أولهما ركز على ما يقوم به رائدُ الأعمال وفهم سلوكه ودافعيته وقدرته على خلق منظمة خاصة، وقد نصطلح على أنَّ هذه المقاربة أو التوجه يتبنى النزعةَ الفردية الموجودة لدى هذه الفئة وقد تضَمّن هذا التحليل مقاربةً فردية فنسميها ريادة الأعمال المبنية على الفردية (مقاربة فردية)، بينما نجد توجهاً آخر في التحليل أضافَ عوامل أخرى مركزا على ما تقدمه المنظمات الريادية من خلال تمكينها وتميزها وتحقيقها للنتائج، فالباحثون وفقَ هذه المقاربة وضعوا ريادةَ الأعمال كعاملٍ من عواملِ الإنتاج بأولويةٍ مطلقة فرائدُ الأعمال هو العنصرُ الأساس لخلقِ العناصر الأخرى وتنظيمها وأخذ النِسب الضرورية منها لتشكيل معادلةٍ ريادية منتجة، إنَّ هذا التحليل خلُص إلى أنَّ ريادة الأعمال قد لا تتعلق بفرد في حد ذاته بل قد تتجاوزه لتشملَ المنظمة الريادية ككل، فهذا التحليل التنظيمي الاقتصادي يفضي إلى (مقاربة اقتصادية) تدمج ما يحملهُ الفرد من مقومات ريادية وما يقدمهُ من قيمةٍ أو منفعة اقتصادية.

لقد ساهمت الكثيرُ من العلومِ في تكوين ما يشكلُ نظرية ريادة الأعمال والتي نراها بلورةً لمزيجٍ من العلوم الأساسية كالرياضياتِ والكيمياءِ وعلوم الطبيعةِ والأحياء وعلم النفسِ والاجتماعِ إضافة إلى العلوم التطبيقية بمختلف تخصصاتها كالهندسةِ والطب والاقتصاد إلى إدارةِ الأعمال كأقربِ تخصص قد ينبثق عنه علمُ ريادة الأعمال يوما ما، علمٌ يعتمد على العلوم الأخرى فيبني منهجه ويطوّر أسلوبه ويحدد أهدافه وهي وجهةُ النظر التي قد تقرب من اختلاف الباحثين حول أبعادِ الظاهرة ووضعِ تعريفٍ موحد لها.

إن مساهمات العلوم متراكمةً ومترابطةً متسلسلةً هي التي قدّمت التحليلات المرتبطة بريادة الأعمال، فعند قياسِ المتغيرات نجدُ اسهامات البحوث الرياضية والإحصائية والأساليب الرياضيةِ الضرورية لتحليلِ وتفسير النتائج، وقد ساهم علمُ النفس في تحليل خصائصِ رائد الأعمال ومقوماتهِ الشخصية والنفسيةِ وتكامل العِلمان لقياس هذه السمات وساعدهما علم الاجتماع في تحليلِ علاقات رواد الأعمال وتفسيرها، وأثرى علم الاقتصادِ دراسةَ استغلال الموارِدِ المتاحة لرائد الأعمال وكيفيةِ تعامله معها ونظرتهِ لها، كما برّر علما الديموغرافيا

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والأحياء التوصل إلى بناءِ نموذجٍ مناسب لظهورِ رواد الأعمال الملهمين، وأعطت العلومُ الإدارية مفاهيم عن ما يقوم بهِ رواد الأعمال في منظماتهم وكيف يبنون سياساتهم ورؤيتهم المختلفة عن جميعِ فئاتِ المجتمع من قادةٍ وموظفين ومديرين وغيرهم.

إنّ هذا التحليل وهذه الرؤية المتفائلة تدفعنا للقول أنّ ريادةَ الأعمال ستكون علماً قائما بحد ذاته إذا تخلص المهتمون بها من محاولة بناءِ جدار بين العلوم التي تساهم في بناءه، -وهو ما يؤدي إلى توقُف الجدال والمناقشات التي لا نهاية لها حولَ تعريف ريادة الأعمال، فعمليةُ الريادة تبدأُ من الفرد وما يحملهُ من مقومات ويتمتع به من بديهةٍ وتحدها ثقافة المجتمع السائدة في تلك الحقبةِ وعلى هذا الأساس فهي عمليةٌ أوسع من وظيفة اقتصادية أو اجتماعية تنتهي بتقديمِ المنتج أو الخدمةِ وإشباع الحاجات لرائد الأعمال وللمجتمعِ بل يتعدى ذلك وضع الابتكار والإبداع في مجال الاختبار الحقيقي مع تحملِ المخاطرة بكل أشكالها لصنع التغييرِ في الواقعين الاقتصادي والاجتماعي معاً وهو ما يصنع روحَ ريادةِ الأعمال.

إنَّ عدد التعاريف التي حاول واضعوها حصر أبعاد ريادة الأعمال كبيرَ للغاية وقد لا نبالغ إذا قلنا أنَّه لا يحصى منذ كتابات الفرنسي Jean Baptiste Say في القرن التاسعِ عشر والذي يعد أول من أدخلَ المصطلح في النظرية الاقتصادية آن ذاك، إلى الباحثين في بداية هذا القرن فقد ركزت البحوث الأولى على الجانب السلوكي إلى غاية مساهمات Joseph Schumpeter أين اتجهت البحوث في هذا المجال للجانب الوظيفي مركزة على الإبداع والابتكار، حتى بداية ستينيات القرن الماضي أين توجه الباحثون لتحليلِ الجوانب النفسية وبعدها تراوح مستوى التحليل بين الجوانبِ الثلاثة سالفة الذكر إلى بدايةِ هذا القرن أين ركزت أغلبُ التعاريف على تثمين واغتنام الفرص وخلق الثروة.

وقد يعد الابتداءُ بأي عمل حر الغرض منه تحقيق الأرباح عملا ريادياً في الدولِ المتخلفة على عكس الدول المتقدمة والتي يعدُ فيها الشروع في أي عملٍ تجاري نشاطاً كلاسيكيا وفقط، وهو التصنيفُ الذي يعتمده المرصد العالمي لريادة الأعمال ومن هذا المنطلق فتعريفُ ريادة الأعمال بالدول المتخلفة لم يصل إلى ما يراد به في الدول المتقدمة وقد لا نكون وصلنا إلى ما يراد به من المصطلح في حد ذاته فعلاً وما قمنا به هو استيراده وإدخاله للغة العربية (باعتبار أن أغلب الدول العربية دولا متخلفة) كالمصطلحاتِ الأخرى التي أُدخلت مؤخراً على غرار المؤسساتِ الناشئة أو ما يسمى Start up's ، حيث أنَّ جذور المصطلح التاريخية ذات الأصل الفرنسي توحي أنَّ رائد الأعمال هو شخص يدخل بين شيئين غير أنَّه لا يمكننا أنْ ننسبه لشخص المقاول الذي يرتبط بمجال البناء بالدرجةِ الأولى والأخيرة، وعليه فالمصطلحين يطلقان على شخصين يزاولان نشاطاتٍ اقتصادية وكفى، أما ما يرد به من خلال مصطلح رائدِ الأعمال فينبغي لنا التمعن جيدا قبلَ التقليد وإلصاق المصطلح بفئةٍ قد لا تحمل الصفات الريادية من الأساس.

من هذا المنطلق فقد تكون ريادة الأعمال الشروعَ في عمل والتخطيط له وتنظيم عوامل النجاح فيه من خلال الجهدِ والعطاءِ المتميز بخصائص وسلوكيات ومهارات إبداعية تتجاوز الروتين وتتحكم في الموارد جيداً والتفرد في الأداءِ وتثمينَ الفرص وحسن استغلالها وتحمل الأخطار بشتى أشكالها بهدفِ التجاوب مع رغبات معروفة بدافع التعبير عن النفس وتقديم الفعالية الاقتصادية المضافة وخلق الثروة والرفاه، أما من الناحية اللغوية فلا شك أنَّ أغلب البحوث العربية في هذا المجال رجحت مصطلحَ ريادة الأعمال تعبيراً وترجمةً لمصطلح Entrepreneurship الإنجليزي ذا الأصل الفرنسي Entrepreneuriat، وبالرجوع للقواميسِ والمعاجم العربية فإنَّ مصطلح " المقاولاتية " غير مذكور البتة وهو ما يُعد من المصطلحات الدخيلة على اللغة العربية ولا نعده سليماً إطلاقاً مع اعترافنا بوجود مصطلحِ المقاول ولا يعبر عن رائدِ الأعمال وإنَّما عن فئة من الأعوان الاقتصاديين الذين يهتمون بنشاطٍ معين وهو البناء والأشغال العمومية، فلا يمكن أنْ نطلق على صاحب منظمة مهتمة بتقديم منتوجات تكنولوجية متطورة اسم المقاول أو من يقوم بزراعة متخصصة بهذا الاسم، ونرى أنَّ من بين العوامل التي أدت إلى وأد ريادة الأعمال في الدول العربية هو مزواجة المصطلح بالمقاول مع ارتباط هذا الأخير بمجال البناء،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

فكأنما ولد هذا المصطلح ميتا باللغة العربية مع إصرارِ بعض الباحثين خاصةً بمنطقة المغرب العربي على التشبث بمصطلحِ المقاول للتعبير عن رائد الأعمال وذهاب بعضهم الآخر إلى ابتكارِ مصطلحات من وحي خيالهم على غرارِ مصطلح " المقاولية " الذي ظهر مؤخرا بكتابات بعض الباحثين في جامعة قسنطينة (الجزائر) وهذا ما يدعونا إلى التنبؤ بظهور بمصطلحات مستقبلا قد تكرس للدخول في حلقة مفرغة.

3. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشغلُ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمامَ صناع القرار في كل دول العالم ويعود ذلك لتمتعها بخصائص ومميزات تؤكد فاعليتها في التقدمِ والنمو والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، ولما لها من دورٍ بشكل عام في الحد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية على حدٍ سواء، وقد تكون على رأسها البطالة وإنشاء مناصب العمل وخلق الثروة وعدالة توزيعها، ومن هنا يظهر جليا من نصطلح عليه الوجه الآخر لريادة الأعمال، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتقاطع مع المنظمات الريادية في الكثيرِ من الخصائص وقبل التطرق لهذا التقاطع سنحاول بناءَ إطارٍ مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولا.

1.3 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا:

تتباين الآراءُ حول وضعِ تعريفٍ محدد يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسساتِ الأخرى، حيث لم يتم الاتفاقُ على وضع تعريفٍ عامٍ وشامل يمكن أنْ تُعرف على أساسهِ هذه المؤسسات، ويكون قابلاً للتطبيقِ في بلدانٍ شتى من العالم(بن نذير، غردي، 2019: ص 248)، إنَّ هذا الاختلاف يعود لعدةِ أسبابٍ وعوامل أهمها ما يلي (عقال، 2017: ص 58):

-**تعددُ المصطلحاتِ الدالة عن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هناك العديدُ من المصطلحات التي تَدل على هذا النوعِ من المؤسسات منها أيضاً المشاريع الصغيرة جداً والمتناهية الصِغر والوحدات الصغيرة أو المنشآت الصغيرة كذلك المشاريع الدقيقة، كما أنَّه لا يوجد في غالبِ الأحيان حدودٌ فاصلة بين هذه التعابير والمصطلحات وإنْ وجدت فهي تختلفُ كثيراً من نشاطٍ اقتصادي لآخر ومن مكانٍ لآخر، وعلى سبيل المثال نجد في الجزائر عادة ما تُستخدم عبارة " المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة " والتي تدخلُ في إطارها المؤسسات المصغرة وهذا حسب تعريف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات، كما يُعد مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الأكثرُ استعمالاً في الوقتِ الراهن من مصطلحِ المؤسسات المصغرة.

-**تنوع الأنشطة والفروع الاقتصادية:** إنَّ تنوع الأنشطةِ الاقتصادية يغير في حجمِ المؤسسات ويُميزها من فرع لآخر فالمؤسسة التي تنشطُ في المجالِ التجاري تختلفُ عن تلك التي تقدمُ خدمات، والمؤسساتُ التي تعملُ في الصناعةِ تختلف كذلك عن المؤسساتِ التي تعملُ في التجارة، كما تتطلبُ المؤسسات الصناعية رؤوسَ أموال ضخمةٍ لإقامة مشاريعها، كذلك يكون الهيكل التنظيمي للمؤسساتِ الكبيرة أكثرَ تعقيدا، وتتطلب المؤسسات التجارية أصولاً متداولة أثناء دورتها الاستغلالية، وتمتاز ببساطتها وسهولة اتخاذ القرارات وتوحد جهة إصدارها، ويصعّب هذا التنوع تحديدَ مفهومٍ موحدٍ للمؤسسات المصغرة ذلك أنَّهُ ما يمكن أنْ نعده مؤسسة مصغرةً أو صغيرةً في بعض القطاعات الصناعية يمكنُ أنْ يمثّل مؤسسةً كبيرة في القطاع التجاري.

-**التباين في درجات النمو الاقتصادي:** تختلفُ درجة النمو الاقتصادي من دولةٍ إلى أخرى على اعتبار أنَّ دول العالم تنقسم إلى دولٍ متقدمة وأخرى نامية، وهذا من خلال التباين في وزنِ وأهمية الهياكل الاقتصادية في كل دولة وكذلك مستوى التكنولوجيا المستخدمة في كل دولة، وهذا ما يعكسُ رؤية كل دولة والأهمية المعطاة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، فالمؤسساتُ المصغرة في الولاياتِ المتحدة أو ألمانيا أو أي بلدٍ صناعي آخر تعدُ متوسطة أو كبيرة في بلد نامٍ كالجزائر أو سوريا مثلا.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-**تعدد معايير التصنيف**: هناك مجموعة من المعايير التي يمكنُ الاعتماد عليها لتعريفِ وتصنيف المؤسسات منها معيار حجم العمالة، ومعيار حجمِ رأس المال وهناك من يعتمد عليهما معا، إضافة إلى معيارِ حجم المبيعات والميزانية السنوية وغيرها.

-**العامل التقني**: والمتمثل في مستوى الاندماج بين المؤسسات فتبعاً لعملية الاندماج يمكن أنْ يتوسع حجم المؤسسة ويزداد حجمها بفعلِ انضمامِ مؤسسات مصغرة وصغيرة مع بعضها البعض وعليه يتجه حجمها إلى الكِبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأةً أو موزعة إلى عددٍ كبيرٍ من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات مصغرة وصغيرة.

ويؤكد كلٌ من بن منصور ومغراوي أنَّ مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلفُ باختلاف وتعددِ معايير التصنيف المعتمدة، لذلك لا مجال للاستغراب حول وجود عدة مفاهيم مختلفة صادرة عن دول وهيئات ومراكز بحث عبر العالم، بحكم أنَّ المعيار المتبع يختلف من هيئة إلى أخرى، ومن بين هذه المعايير التي يتم على أساسها تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد: عدد العاملين في المؤسسة، حجم رأس المال المستثمر، حصة المؤسسة في السوق، استقلالية الإدارة والملكية، القيمة المضافة (بن منصور، مغراوي، 2018: ص 167).

كما أشار كلٌ من Bennett و Shipsey أنَّ جمعية الكونغرس الأمريكي أحصت ما لا يقلُ عن 700 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكّد D'amboise أيضاً غموض مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإشكال الذي نشأ بين الباحثين بخصوصِه، وقد اتفق أغلبيةُ الباحثين حسب وجهةِ نظره على أنَّ سبب صعوبة توحيدِ تعريفِ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يَرجع بالدرجة الأولى إلى الاختلاف والتباين الكبير بينها، وفي هذا الصدد اقترح Torres عدة تفسيرات لغياب تعريفٍ موحد لهذه الأخيرة منها: حسب البلد، حسب مستويات التطور الاقتصادي وأيضا النظام السياسي (جميلة، أحمد، 2015: ص 227).

وبصفةٍ عامةٍ يمكنُ تصنيف المعاييرِ المعتمدةِ في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المعاييرِ الكمية القابلة للقياس الكمي كعددِ العاملين، وأخرى وصفية كطبيعةِ الملكية والإشراف وطبيعةِ النشاط ودرجةِ التأثير في السوق (وهاب، رادي، 2016: ص 106).

لقد تعددت واختلفت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنورد بعضَ النماذج المقترحة من طرف بعض الهيئات:

يُعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمييزه بين ثلاثة أنواع وهي :

المؤسسات المصغرة: وهي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي، كذلك حجم مبيعات سنوية لا يتعدى 100 ألف دولار أمريكي.

المؤسسات الصغيرة: تشغل أقل من 50 موظفا، إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 مليون دولار أمريكي.

المؤسسات المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300، وكل أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي (المرجع السابق: ص 106).

كما تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنَّها تلك المؤسسات التي يعمل بها 50 عاملاً وتحدد مبلغاً لا يزيد عن 1000 دولار لكلِ عامل، وتزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات بحيث يزيد رأس مالها عن 100 ألف دولار (حيولة، 2019: ص 129).

أما الاتحاد الأوربي فيرى أنَّ المؤسسات المصغرة هي التي تشغل أقل من 10 أجراء وتوافق معايير الاستقلالية ولا يتجاوز رقمُ أعمالها وإجمالي ميزانيتها السنوية 02 مليون أورو، أما الصغيرة فهي التي تُشغل أقل من 50 وتنجز رقم أعمالٍ سنوي لا يتجاوز 07 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 05 ملايين أورو، في حين لا يتجاوز عدد الموظفين في المؤسسات المتوسطة 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو(بلهاشمي، بلحوت، 2018: ص 379).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتعرف اليابان هذا النوع من المؤسسات على أنّها الوحدات التي يعمل بها أقلّ من 300 عامل، وذلك باستخدام معيار عددِ العمال، أما فيما يتعلق بحجم رأس المال فتعد المنشآت التي يقلُ حجم رأس مالها عن 50 مليون ين ياباني منشآت صغيرة (المرجع السابق: ص 106).

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنَّها المنشآت التي يعمل بها من 250 إلى 1500 عامل، بشرط ألاَّ تزيد الأموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار (لونيسي، 2018: ص 22).

والملاحظ أنَّه لا يوجد إجماعٌ فكري موحد على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالتعاريف المذكورة أعلاه تظهر أنَّ اختلاف المناخ الاقتصادي لكل دولة ومستوى تطورها وتفاوت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو السبب وراء تعدد الآراء واختلافها، فما يعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة في الولايات المتحدة أو أوربا يمكن أنْ يصنف كمؤسسة كبيرة في دولة نامية.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدةِ خصائص تجعلها في ساحة المنافسة مع المؤسسات الكبيرة ويمكن أنْ نوجز هذه المميزات من خلال النقاط التالية (نجيم، مغراوي، 2018: ص ص 168 169).

-**الملكية المحلية:** أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذاتُ طابعٍ محلي، مما يجعل أثرها الاقتصادي على سكان المنطقة بصفةٍ مباشرة، على غرار مناصب العمل، الدخل، والتنمية المحلية... إلخ.

-**سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** إنَّ صِغر المشروعات المتناسب مع حجم رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار، يُسهل على المستثمر تجسيدَ مشروعه، سواء من خلال رأسماله الشخصي أو من خلال التمويلِ الخارجي.

-**تلبية طلبات المستهلكين:** يقوم هذا النوع من المؤسسات بتوفيرِ طلباتِ المستهلكين من سلعٍ وخدمات بسيطة، منخفضةِ التكاليف تناسبُ ذوي الدخل المنخفض، بخلاف أنَّ المؤسسات الكبيرة تميلُ إلى الإنتاج بصفة رئيسة من أجلِ تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، مقارنةً مع ذوي الدخلِ الضعيف.

-**القابلية للإبداع والابتكار:** تعتمد هذه المؤسسات في الكثيرِ من الأحيان على الابتكارِ والابداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أنَّ هذه المؤسسات لا يمكنها أنْ تنتج بحجم كبير، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات وتحسينات في المنتج للرفع من جودتهِ والبحث عن الجديدِ وتشجيعِ العمال على الاقتراح وإبداء الرأي مما يخلقُ مناخاً مساعداً على الابتكارات.

-**الكفاية والفعالية:** تتحققُ هذه الكفاية والفعالية من خلال القدرة على الأداءِ والإنجاز في وقتٍ قصيرٍ نسبياً وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين، نظرًا لصِغر المشروع والتحكم في الموارد البشرية والمادية، إضافةً إلى تأثير الدوافعِ الشخصية لأصحابِ المؤسسة.

-**المناولة:** وتمثل وسيلة دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطقِ التي يكون الطلبُ على المنتجات أكبر من العرض، لتغطيةِ ذلك النقص وتلبية الطلب.

-**مرونة الإدارة:** يستطيع هذا النوعُ من المؤسساتِ التكيف مع ظروفِ العمل المختلفة، ويرجع ذلك إلى الطابع غيرِ الرسمي في التعامل مع العملاءِ والعاملين وبساطةِ الهيكل التنظيمي، كما يَلاحظ أنَّ هذه المؤسسات أكثرُ قدرةً على تقبل التغيير وتبني سياساتٍ جديدة، عكس المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذِ القرارات ورسمية العلاقات وتدرجها.

- **انخفاضُ مستوى التكنولوجيا المستعملة:** تتميز المؤسساتُ الصغيرة والمتوسطة بأنَّها لا تستعمل مستوى عالٍ من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة لذلك، وهذا تناسباً مع البساطةِ النسبية في المشاريع الخاصة بهذا النوعِ من المؤسسات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.3 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري:

لقد شهد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة محطات منذ التقرير الخاص بالتنمية لفترة 1974-1977 إلى غاية القانون التوجيهي الجديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في جانفي 2017، والذي حمل جميع الأطرِ التنظيمية والقانونية التي تنظم هذه المؤسسات، حيث هدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديدِ تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة (الجريدة الرسمية، 2017: ص ص 04 08).

عرّف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون 01- 18 (الجريدة الرسمية، 2001: ص 04) المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 في مادته الرابعة منه باختلاف طبيعتها القانونية بأنَّها مؤسسة إنتاجِ السلع أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها مستوى 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية، وقد فصلت المواد 05، 06، 07 هذه المعايير ويمكن أن نسردها في الجدول التالي:

جدول 2: تصنيف المؤسسات حسب المشرع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
صغيرة جدا	**من 01 إلى 09 عمال**	**أقل من 20 مليون دج**	**أقل من 10 مليون دج**
صغيرة	**من 10 إلى 49 عامل**	**أقل من 200 مليون دج**	**أقل من 100 مليون دج**
متوسطة	**من 50 إلى 205 عامل**	**من 200 مليون إلى 02 مليار دج**	**من 100 إلى 500 مليون دج**

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على المواد 05 و07 من القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

كما حينت الجزائر هذا القانون عندما سنت القانون التوجيهي لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 22 جانفي 2017، والذي عرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنَّها مؤسسات إنتاج السلع و/أو الخدمات التي تشغلُ من شخصٍ وحيدٍ إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار أو حصيلتها السنوية 01 مليار دينار كما تستوفي معايير الاستقلالية.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ اختلاف التعريفين يَكمن في رفع سقفِ الأعمال من جهة، بالإضافة إلى اعتمادهِ بُعد التشغيل، والهدف من تحديث القانون 01-18 واستبداله بالقانون 17-02 هو تشجيع خلقِ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية والتصديرية، وكذلك تحسين نسبة الإدماج الوطني وترقية نشاطها الصناعي، ويتضمن عدة إجراءات لدعمِ هذا الصنف من المؤسسات، لا سيما ما يتعلق بإنشائها، والبحث والتطوير والابتكار(سماش، جغوط، 2018: ص 153)، إضافةً إلى زيادة قيمة المبالغ التي تحدد الحدودَ الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة جدا (المصغرة)، والصغيرة والمتوسطة، فيما يخصُ رقم الأعمال والحصيلة السنوية ويعود هذا بالدرجة الأولى لانخفاضِ قيمة الدينار الجزائري بعد الانهيارِ الحاد لقيمة البترول في الأسواق العالمية، كما تغيرت تسمية المؤسسات المصغرة بالصغيرة جدا (غقال، 2017: ص 68).

وكما جاء في التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنَّ أهم خاصية تميزها هي الدور المهم الذي يؤديه المالك-المسير من خلال منطقهِ في العمل وطريقتهِ في التسيير وتأثيره في باقي العناصر الأخرى، لذلك من المهم جداً معرفة تفاصيل شخصيته التي تمثل عاملاً جوهريا يؤثر في تسييرِ الموارد البشرية، وفي الاستراتيجية وتسيير المؤسسة ككل، ويُفرق Leibensten بين رائد الأعمال والمالك-المسير للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بوصف رائد الأعمال ذو توجه إبداعي أما المالك-المسير فتوجهُه نحو العمليات الروتينية، إذ يُعد رائد الأعمال هو من يقدرُ على إنشاء المؤسسات، قادرٌ على مواجهة أخطار السوق، وهو أكبرٌ من أنْ يكون مسيراً بسيطاً لمؤسسة أو مجرد مسير-مالك (جميلة، أحمد، 2015: ص ص 234 236).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لقد حاول العديدُ من الباحثين تحديدَ خصائص رواد الأعمال بإجراءِ مقارنةٍ بينهم وبين مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمسيرين منهم، وركز آخرون على التمييزِ بين رائدِ الأعمال والمسيرِ في حين عَملَ البعض على التمييزِ بين رائدِ الأعمال ومالكِ المؤسسة ويوضح الجدول التالي عدة أصنافٍ يمكن أنْ يأخذها مسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جميلة، أحمد، 2015: ص 237):

جدول 3: أصناف مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رائد أعمال - مسير	رائد أعمال	مسير
يبحث عن النمو، لديه سلوك المبدع المبتكر	يبحث عن مصدر للدخل والعمل قبل كل شيء، كما يبحث أن يحقق أهدافه بما يوافق شخصيته وأن ينشئ أو يمتلك مؤسسة.	يسير مؤسسة شخص آخر.

المصدر: المرجع السابق، ص 237، نقلا عن: Dominique Arbour, Les systèmes de mesure de la performance dans un contexte PME, Déterminants et conséquence au niveau individuel, Universuté de LAVAL, 2008, P 17.

4. خاتمة:

من خلال الطرح السابقِ نستنتج أنَّ هذا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتقاطعُ مع ريادةِ الأعمال من حيثُ إنشاء المؤسسات والإبداع والابتكار والكثير من الخصائصِ التي تشترك فيها المؤسسة الريادية، غير أنَّ فلسفة ريادة الأعمال لا تعتمدُ على شكل المؤسسة أو حجمها ولا حتى رقم أعمالها، بل تتجاوز ذلك إلى الجدية والحداثة والنظرة الاستراتيجية، كما أنَّ النمو وديمومة المشروع والتفرد خصائص حتى وإنْ وجدت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تكاد تكون أساسَ ريادة الأعمال،

كما يبدو جليا وجود صعوبات في وضع اطار نظري خاص بريادة الاعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم في تبني اطار قانوني فعال وداعم لكليهما من خلال الاختلاف في وجهات النظر والادبيات من الجانب الاصطلاحي (ريادة الاعمال، المقاولاتية، المقاولية...) من جهة وتعدد تعاريف ومعايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ثانية وهذا تمهيدا لوضع اطار نظري و تنظيمي يميز المؤسسات الريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن لصانعي السياسات بتبني سياسات داعمة تراعي الاهداف التنموية وتراعي خصوصية كل منها في تخصيص الموارد حسب الاولوية، ويجب أنْ ننظر إلى ريادة الأعمال كمحركٍ وكقوةٍ دافعةٍ للاقتصاد من خلال منظومةٍ متكاملة من المؤسسات سواء كانت صغيرة أو مصغرة أو متوسطة أو عمومية داعمة ومرافقة دونَ إغفالِ الأطرِ القانونية الفعّالة والمراعية للضرورة والمنفعة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. قائمة المراجع:

1 - ابن منظور، لسان العرب.

2 – أحسن، جميلة، عامر ،عامر أحمد، (2015)، خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 01، العدد 02.

3 – أحمد بن عبد الرحمان، الشميمري، وفاء بنت ناصر، المبيريك، (2016)، مبادئ ريادة الأعمال، (ط1)، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

4 – إلياس، غقال، (2017)، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ببسكرة.

5 – إيهاب، سمير زهدي القبج، نعمة، عباس خفاجي، (2015)، ريادة الأعمال الداخلية منظور القدرات الاستراتيجية، (الطبعة العربية)، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع.

6 – بلهاشمي، جهيزة، بلحوت، عبد المجيد، (2018)، تشخيص دور التجربة الجزائرية في توفير مختلف آليات الدعم المالي لتنمية تطور مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 01.

7 - بن منصور، نجيم، مغراوي، محي الدين عبد القادر، (2018)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها مخاض التحول الاقتصادي في الجزائر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تلمسان كآلية دعم أنموذجا، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت، المجلد 05، العدد 01.

8 - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، (2017)، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر في 11 جانفي.

9 - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، (2001)، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر.

10 – حمود، خضير كاظم، (2010)، منظمة المعرفة، (ط1)، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.

11 - حيولة، إيمان، (2019)، ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للنهوض بالاقتصاد الوطني، دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12، العدد 02.

12 – ريم، لونيسي، (2018)، صعوبات ريادة الأعمال النسوية بحجمها الصغير والمتوسط في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، المجلد 07، العدد 02.

13 - سماش ،كمال، جغوط، عبد الرزاق، (2018)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تنمية القطاع الصناعي الجزائري (الواقع والآفاق)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02.

14 – صالح، مهدي العامري، طاهر، محسن الغالبي، (2008)، الإدارة والأعمال، (ط2)، عمان، دار وائل.

15 – عمرو، زيدان، (2007)، ريادة الأعمال القوة الدافعة للإقتصادات الوطنية، القاهرة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

16 – فايز، جمعة صالح النجار، عبد الستار، محمد العلي، (2010)، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.

17 - مجدي عوض مبارك، (2010)، الريادة في الأعمال المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية، (ط1)، إربد. الأردن، عالم الكتب الحديث.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

18 - نصر الدين، بن نذير، محمد، غردي، (2019)، التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات. المجلد 16، العدد 01.

19 – هاني، بن عبد الله الجبير، (2014)، الفقه الارتيدي (نظرات في الفقه المستشرف للمستقبل)، (ط1)، مركز نماء للبحوث والاستشارات، الرياض.

20 – وهاب، محمد، رادي، نور الدين، (2016)، واقع المؤسسة المصغرة في الجزائر في ظل إصرار القطاع غير الرسمي وحتمية الإبداع والابتكار، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 03.

21 - Busenitz L W, Barney J B, (1997), Differences between entrepreneurs and managers in large organisations: Biases and heuristics in strategic decision marking. Journal of business venturing, Vol 12. N 01.

22 - Coulter Mary, (2001), Entrepreneurship in action, New Jersey, Upper saddle River..

23 - Harper A David, (1996), Entrepreneurship and the market process: an en quiry into the growth knowledge. Burus, Oates.

24 - Hisrich Robert, Peters Michael, (2010), Entrepreneurship, Irwin. Boston, McGaw Hill.

25 - Ikhlef Ilhem, Hocini Rouaissa, (2019), Les fondements théoriques de l'entrepreneuriat et de l'esprit entrepreneurial et leur importance pour notre économie. Séminaire National l'entrepreneuriat et les jeunes. Université de Sétif 2.

26 - Louis Jacques Filion,(2008), Defining the Entrepreneur Complexity and Multi-Dimensional Systems Some Reflections, World Encyclopedia of Entrepreneurship. Cheltenham, UK and Northampton, MA, USA, Edward Elgar.

27 - Omar Amir, (2019), les mesures d'accompagnement des PME innovantes en Algérie, Séminaire National l'entrepreneuriat et les jeunes, Université de Sétif 2.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)